كتاب تذكاري

تمّام حسّان

رائداً لغويا

بحوث ودراسات مهداة من تلامذته وأصدقائه

إعداد واشراف
الدكتور
عبدالرحمن حسن العارف
جامعة أم القرى، مكة المكرمة

عالم الكتب
٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة - ٣٩٢٦٤٠١

جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب
على مسئولية أصحابها

عالم الكتب
نشر ★ توزيع ★ طباعة

الإدارة :
١٦ شارع جواد حسني
تليفون : ٣٩٢٤٦٢٦
فاكس : ٣٩٣٩٠٢٧

المكتبة :
٣٨ ش عبد الخالق ثروت
تليفون : ٣٩٢٦٤٠١
ص.ب : ١٦ محمد فريد
الرمز البريدي : ١١٥١٨

الطبعة الأولى ١٤٢٣/٢٠٠٢

رقم الإيداع : ٢٠٠٢/١٣٤٠٨
الترقيم الدولي : 977-232-305-2

التعليق النحوى والفكر التوليدى التحويلى

أ.د. مصطفى النحاس
كلية الآداب، جامعة الكويت

مدخل:

لقد سار اللغويون العرب فى القرون الأولى لدراسة اللغة على منهجين واضحين: اهتم الأول منها بالبنية الشكلية للجملة، وما على أواخر كلماتها من حركات إعرابية، ويتضح هذا المنهج لدى سيبويه فى «الكتاب»، وهو يقابل إلى حد كبير النظرية البنائية، التى بدأت عند «دى سوسير»، وازدهرت عند «بلو مفيلد»، وهى ترى أن الوصول إلى طبيعة اللغة يكون عن طريق دراسة المادة اللغوية التى أمامنا باعتبارها الشىء الحقيقى الملموس، ثم ترى دراستها فى إطار «سلوكى»، يؤكد أن أى فعل لا يفهم إلا فى ضوء «المثير» و«الاستجابة».

واهتم أصحاب المنهج الثانى بالقواعد المستنبطة من التركيب، كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر.. ويعتبر عبدالقاهر الجرجانى، صاحب «دلائل الإعجاز» رائد هذا المنهج فى مراحله المتقدمة، وبخاصة فى نظرية «النظم» التى استطاع بها أن يبارى أحدث ما وصلت إليه مناهج اللغويين المعاصرين (عمايرة: ٨٥)، ونعنى بذلك: النظرية التوليدية التحويلية، التى ظهرت على يد «تشومسكى»، وهى ترى أن اللغة الإنسانية أكبر نشاط ينهض به الإنسان، وهى الخصيصة الأولى للإنسان، ومن ثَمَّ يجب الوصول إلى طبيعة هذه اللغة لا عن عن طريق المادة الملموسة الظاهرة أمامنا، وإنما عن طريق القدرات الإنسانية الكامنة التى لاتظهر على السطح، وهى قدرة فطرية، تولد مع الإنسان، وهذه القدرة لابد أن تكون واحدة عند الناس جميعا بطبيعة الحال. ومن هنا فإن اللغات تتشابه فى أشياء كثيرة أساسية، مما يعرف الآن «بالكليات اللغوية» (الراجحى: ١٩).

ومعنى هذا أن اللغة الإنسانية لا يمكن أن تكون استجابة لمثير كما يرى «بلومفيلد» وإلا كانت نشاطاً آليا، وإنما اللغة إبداعية، ومن ثَمَّ فإن الإنسان ينتج كل يوم مئات من الجمل لم ينتجها من قبل؛ ولذا فإن الأداء اللغوى الذى يتحقق أمامنا لايمكن فهمه إلا فى ضوء معرفتنا بالفطرة اللغوية، ومن هنا ظهر مصطلح «البنية العميقة»، و«البنية السطحية» (الراجحى: ٢٠) فيما يسمى بالنحو التوليدى التحويلى، وانصرف أتباع المنهج الأول إلى «البنية الشكلية» ودراسة ما يجرى فيها، ووضع المصطلحات التى تقوم على العامل والمعمول،

والتعليل والتأويل...، في حين انصرف أتباع المنهج الثاني، وجلّهم من البلاغين إلى «المعنى» حتى إنهم أطلقوه اسماً لقسم من أقسام البلاغة، وهو «علم المعاني» (عمايرة: ٨٦)، وتداخلت أحكام البلاغيين وآراؤهم مع أحكام النحويين وآرائهم، وظهرت فكرة «التعليق النحوي» عند عبدالقاهر الجرجاني المتمثلة أساساً في تفكيك بنية الإسناد، وبيان علاقات الكلم فيه. وقد وظف عبدالقاهر هذا المصطلح.. مصطلح التعليق «لتفسير العلاقات السياقية في التراكيب الجملية، وذلك تحت عنوان «النظم»، ويعني به: نظم المعاني النحوية في نفس المتكلم دون بنائها على شكل جملة. وهنا يدخل النحو التحويلي، كما سيأتي.

وجاء من بعد عبدالقاهر بأكثر من تسعمائة عام الأستاذ الدكتور تمام حسان، وبسط القول في معنى «التعليق»، وجعله محور كتابه [اللغة العربية؛ معناها ومبناها] «جامعاً بين الشكل والمضمون، ومعتبراً إياه «الفكرة المركزية في النحو العربي»؛ لأن «فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية» (حسان: ١٨٩).

والمقصود بالتعليق: تحديد معاني الأبواب النحوية في السياق، وتفسير العلاقات بينها عن طريق القرائن المختلفة، أو بتعبير آخر: هو تفكيك بنية الإسناد، وبيان علاقات الكلم فيه من خلال ما يحدّده المقام، وما يستفاد من العناصر والقرائن المعنوية واللفظية. ومعنى هذا أن مفهوم التعليق أو التعلّق داخل في مفهوم النظم عند عبدالقاهر؛ فكلاهما يتوفّر على معاني النحو، وإمكانات التأليف بين الكلم، وما يجب أن يكون عليه الترتيب بين الكلمات في السياق.

يقول عبدالقاهر:

«واللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتا وأصداء حروف لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بهذه..» ولا محصول للكلم، ولا معنى لها «غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسما؛ على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً أو بدلاً منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزا، وأن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك» (الجرجاني: ٩٧).

وواضح مما سبق أن عبدالقاهر يلح إلحاحاً شديداً على بيان أن معاني النحو هي ما نعنيه

اليوم بالمعانى الوظيفية أو الشكلية التى تدور حول وظيفة الباب فى السياق؛ فالنظم عند عبدالقاهر لايتم إلا إذا روعيت معانى البنية الشكلية، وهى تلك المعانى التى تحمل نماذج من الترتيب واختيار الأقسام الشكلية. فى مقابل المعانى القاموسية؛ فأنت لاتقصد حين تقول: خرج زيد ـ أن تُعْلم السامع معانى الكلم المفردة التى نكلمه بها، فمحال أن تكلم شخصاً بألفاظ وهو لا يعرف معانيها كما نعرف، كما أنه «لانظم فى الكلام ولا ترتيب حتى يُعَلَّق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك» (الجرجانى: ٩٧، ٣٧٥).

النظر النحوى التقليدى وأصحاب نظرية التحويل:

من المعروف أن النحو العربى فيه ظواهر كثيرة يُعتمد عليها فى تخريج عدد كبير من الأمثلة والشواهد، مثل: ظاهرة الحذف والتقدير، وظاهرة الاتساع والمجاز، وظاهرة الأصل والفرع، وظاهرة الزيادة، وظاهرة الحمل على المعنى.

ولكنها ظواهر تقوم فى معظم جوانبها التفسيرية على أساس عقلى؛ فقد تدفع دلالة السياق المتكلم فى كثير من الأحيان إلى الاختصار والحذف لبعض عناصر الجملة، اكتفاءً ببعضها الآخر، فيكون هناك مستويان للجملة: أحدهما غير منطوق به (وهى ما يسمى بالبنية العميقة (Deep Structure)، والثانى منطوق به (وهى ما يسمى بالبنية السطحية Surface) Structure).

والمتتبع لسيبويه فى الكتاب يلحظ أنه يتحدث عن أنماط كثيرة من التراكيب يُشَكِّل الاسم المنصوب فيها عنصرها الأساس، وهذا العنصر المنصوب يُتَّخَذُ دليلا على فعل مضمر أو مقدر.

يقول سيبويه ـ مثلاً ـ فى تفسير قولهم: أتميماً مرة وقيساً أخرى: «وإنما هذا أنك رأيت رجلا فى حال تلوّن وتنقل، فقلت: أتميماً مرة وقيساً أخرى، كأنك قلت: أتحول تميماً مرة وقيساً أخرى، فأنت فى هذه الحال تعمل فى تثبيت هذا له، وهو عندك فى تلك الحال فى تلوُّن وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به؛ ليُفَهِّمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبّخه بذلك» (١/ ٣٤٣).

فسيبويه فى تحليل التركيب لا يقف عند وصف المواقف اللغوية، وإنما ينتقل إلى وصف المواقف الاجتماعية التى تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام..

«وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوى» (الموسى: ٨٩)، فيقدر الحذ ف فى ضوء هذا التفسير الداخلى، ويلاحظ كيف ينصرف الاستفهام فى النص السابق (أثيماً مرة وقبسياً أخرى) إلى التوبيخ فى ضوء معطيات الموقف الاجتماعى.

ولقد تنبه سيبويه إلى دور السياق فى تحديد البناء الداخلى للغة، وبيان المقصود من البناء الخارجى، فقد لاحظ أن قولنا: ما أتاك رجل، تحتمل: ما أتاك رجل واحد بل أكثر، أو: ما أتاك رجل ذكر بل امرأة، أو: ما أتاك رجل قوى نافذ بل ضعيف. وفى ذلك يقول: «يقول الرجل: أتانى رجل، يريد واحداً فى العدد لا اثنين، فيقال: ما أتاك رجل، أي أتاك أكثر من ذلك، أو يقول أتانى رجل لا امرأة فيقال: ما أتاك رجل، أى امرأة أتتك. ويقول أتانى اليوم رجل، أى فى قوته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجل، أى أتاك الضعفاء» (سيبويه ١: ٥٥). هكذا لاحظ سيبويه «أن كلمة (رجل) مرشحة لأن تخلص لشعبة من شعب معناها الصرفى، وهى العدد، كما أنها مرشحة لأن تخلص لشعبة أخرى من شعب المعنى الصرفى، وهى الجنس، وأنها ـ أيضا ـ مرشحة لأن تخلص لأحد ظلال المعنى الدلالى، الرجولة قوة ونفاذا» (الموسى: ٩٠ ـ ٩١).

ومن ذلك وقوع الوصف بعد الوصف، ووقوع الوصف بعد الاسم الجامد فى الجملة الاسمية البسيطة (اسم معرفة + وصف + وصف) أو (اسم معرفة + جامد + وصف) قد يصحبه اختلاف العلاقات فى التركيب، فنحو: زيد كاتب شاعر، يحتمل الوصف الثانى الخبر أو نعت الخبر، ونحو: زيد رجل صالح، لايحتمل الوصف سوى النعت؛ لأن (رجل) لايكون خبراً على انفراده، لعدم الفائدة، بخلاف (كاتب) فى المثال الأول فإنه يصلح خبراً بمفرده. ومثلهما: زيد عالم يفعل الخير، وزيد رجل يفعل الخير.. (ابن هشام ٢: ٥٩٨).

ومن الاعتراضات الرئيسية لـ«تشومسكى» على البِنَوِيّة أنها تعجز عن معالجة أنواع من الجمل الملبسة التى يعرض فيها اللبس بسبب من بنيتها التركيبية، فجملة (نقْد تشومسكى نقْد مبرر) تحتوى على كلمات ملبسة، كما أن بنيتها السطحية جدّ بسيطة (اسم + اسم علم + اسم + صفة) ومع ذلك فهى جملة ملتبسة التباساً ملحوظا؛ إذ يمكن أن تعنى: نقْد أحدهم لتشومسكى نقْد مبرر، أو: نقْد تشومسكى لأحدهم نقْد مبرر. ومثلها: «ضرْب اللص شديد»، فقد يكون اللص ضارباً فيكون من إضافة المصدر إلى فاعله، وقد يكون مضروباً فيكون من إضافة المصدر إلى مفعوله، فهذه الجملة تضمر عدة بنىً كامنة متغايرة يدعوها تشومسكى

بالبنى العميقة أو المقدرة، وقد شكل استحداث مفهوم البنية العميقة أو المقدرة للجمل التى لا تظهر على الدوام فى البنية السطحية عنصراً أساسياً فى ثورة تشومسكى اللغوية (سيرل: ١٢٦، الموسى: ٧٣).

«وإنه لمعجب حقا أن يكون هذا الموضع على التعيين، قد عالجه النحاة العرب فى إطار قواعد الإضافة معالجةً تجزم بأنهم أحسوا بافتراق المعانى، وما قد يؤدى إليه من اللبس، فضمنوا قواعدهم تقريراً ينفى اللبس ويومىء إلى وجوه (البنية العميقة)، فهم يذكرون للمصدر المضاف خمسة أحوال، منها على وجه التحديد: أن يضاف المصدر إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول، نحو: ﴿وما كان استغفارُ إبراهيم لأبيه إلا عن موعدةٍ﴾ وعكسه، أى أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل، نحو: ﴿لا يسأمُ الإنسانُ من دعاء الخير﴾..» الصبان ٢: ٢٨٩ ـ ٢٩٠، الموسى: ٧٣).

فمثل هذه المسائل يتعين فيها الموضع النحوى من التنصيص على طبيعة المصدر، هل كانت إضافته إلى فاعله أو إلى مفعوله؟ شأنها فى ذلك شأن بقية المسائل الأخرى التى يُنَصُّ فيها على وجوه اللبس والاحتمال من ضبط بعض الأبنية فى كتب التصريف والمعاجم.

ويمثل التفات النحويين العرب إلى المعنى عامة ـ والمستوى الدلالى خاصة ـ ملحظاً ثابتاً يفزعون إليه ويصدرون عنه فى التفسير النحوى، وخاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوى الخالص» (الموسى: ٦٥). وهم فى ذلك يختلفون عن أصحاب نظرية البِنَويّة الذين يأخذون عليهم اعتمادهم المعنى عنصراً فى التحليل النحوى، لكن أصحاب نظرية التحويل اتخذوا موقفاً منصفاً بإزاء معطيات النظر النحوى التقليدى، فمن اعتراضات «تشومسكى» على البِنَويّة أنها تختلف عن تفسير تغايرات سطحية تضمر تماثلات عميقة، فقد تختلف بعض الجمل من حيث ترتيب الكلمات فيها، وإضافة بعض العناصر، مثل:

زيد عريض الجبين.

جبين زيد عريض.

زيد جبينه عريض.

ورغم هذا الاختلاف تشترك هذه الجمل جميعها فى المعنى نفسه. وإذا أتينا إلى قواعد النحو العربى نجد قدراً مشتركاً فى المعنى بين هذه الجمل الثلاث يتحصل بمعطيات التحليل النحوى:

أـ فالإضافة في المثال الأول من إضافة الصفة المشبهة (عريض) إلى فاعلها، وإذن فهناك نسبة العرض إلى الجبين أو إسناده إليه.

ب ـ والخبر (عريض) في المثال الثاني يتحمل ضميراً (فاعلا)عائداً على المبتدأ (جبين) وإذن يكون ضمير الجبين أيضا مستداً إليه العرض.

ج ـ وكذلك الحال في المثال الثالث.

فمبدأ الكشف عن أصول العلاقة بين تراكيب لغوية تبدو متغايرة ـ واحدٌ من مبادىء نظرية التحويل، يصلح مع بعض التحكم أن يكون تقريراً عن بعض منطلق التحليل النحوى عند النحاة العرب (الموسى: ٦١ ـ ٦٣).

ومعروف أنه لايستوى عند النحويين أن يقال:

غلاف الكتاب أنيق.

و: ناشر الكتاب صديق.

على الرغم من أن كلا منهما مضاف إلى معرفة في ظاهر العبارة؛ ذلك لأن الإضافة الأولى عندهم إضافة محضة غير قابلة للانفصال. وهي تفيد التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، أما الإضافة الثانية فلفظية (غير محضة) وهي قابلة للانفصال؛ ولذا لاتفيد تعريفاً ولا تخصيصا، وإنما تفيد التخفيف فقط، بحذف التنوين من المضاف؛ فالعلاقة بين الشكل والوظيفة فيها منقطعة، بعكس الإضافة المحضة. وهذا الفرق عندهم راجع إلى أن المضاف في المثال الثاني جاء وصفا، أي اسم فاعل، وكذلك الشأن لو جاء اسم مفعول أو صفة مشبهة. وبهذا الاعتبار الصرفي جعلوا الإضافة على نوعين: لفظية (غير محضة) ومعنوية (محضة)، وقد انعكس ذلك على علاقات الكلم في التركيب، كما تقدم.

١ ـ والترتيب أو التقديم والتأخير ـ بوصفه قرينة من قرائن التعليق وعنصراً من عناصر التحويل ـ فن من الفنون التي يأخذ بها الفصحاء وأصحاب البيان في الأساليب، وأولئك الذين يجيدون التصرف في القول، ووضْعه الموضع الذي يقتضي المعنى (الجرجاني: ٤٠، عمايرة: ٨٨)، وهو ـ كما يقول عبدالقاهر الجرجاني ـ: «باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لايزال يفترّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولاتزال ترى مشعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدّم فيه شيء، وحُوّل اللفظ عن مكان إلى مكان» (الجرجاني: ٨٣).

«وقد جاء التقديم والتأخير في كلام العرب وأشعارهم كثيرا، فضلا عما جاء منه في

أروع كتاب بياني عرفته العربية (القرآن الكريم). فجاء التقديم على صور متعددة؛ منها تقديم المفعول على الفاعل، وعلى الفعل والفاعل، وجاء تقديم شبه الجملة على الفاعل، وعلى الفعل، وجاء تقديم الخبر، وتقديم الفضلات في حدود نَصٍّ عليها النحاة، ووراء كل تقديم غرض يتعلق بالمعنى» (عمايرة: ٩١).

إذن الترتيب الذي هو عنصر من عناصر التحويل يعني: نقل عنصر من عناصر الجملة من موقعه الأصلي إلى موقع جديد، مغيّراً بذلك نمط الجملة الأساسي، وناقلاً معناها إلى معنى جديد تربطه بالمعنى الأول رابطة واضحة (عمايرة: ٩٣)، مع مراعاة القياس اللغوي، وهو أن يكون للجملة بعد التحويل نظير فيما نطقت به العرب. فجملة مثل: أذاعت وكالات الأنباء الخبر ـ جملة أصلية (وتسمى الجملة النواة أو التوليدية أو المُنْتجة)؛ لأنها جاءت على النمط اللغوي الذي وضعه النحاة: فعل + فاعل + مفعول.

ويمكن تغيير موقع كلمة (الخبر) لغرض من الأغراض، كالعناية والاهتمام أو التوكيد فنقول:

أذاعت الخبر وكالات الأنباء

الخبر أذاعته وكالات الأنباء

ويكون المعنى في الجمل الثلاث هو هو لم يتغير، والذي حدث في الجملة النواة هو تحويل في مبانيها بأن تقدم عنصر من عناصرها، وبقي المعنى العميق الذي في نفس المتكلم ويفهمه السامع، مع تحقق القياس اللغوي. ولو قلنا في الجملة السابقة:

وكالات الأنباء الخبر أذاعت ـ لا تعدّ جملة؛ لأنه لم يرد في لسان العرب مثل هذا التركيب حتى يقاس عليه!، ويبقى اسم الجملة بعد التحويل كما كان قبله (أي جملة فعلية).

ومن هذا الباب ما ذكره المفسرون في التعليق على الآيتين الكريمتين: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِن قَبْلُ﴾ [النمل: ٦٨]، و﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِن قَبْلُ﴾ [المؤمنون: ٨٣] بتقديم (هذا) في الآية الأولى، وتأخيرها في الآية الثانية؛ قال المفسرون: «.. التقديم دليل على أن المقدم هو الغرض المتعمد بالذكر، وأن الكلام إنما سيق لأجله» (الزمخشري ٣: ١٥٨) فـ«تقديم الموعود على (نحن) لأنه المقصود بالذكر، وحيث أُخّر قُصد به المبعوث» (أبو السعود ٣: ٢٩٨).

كذلك في التعليق على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]. ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: ٣١].

ففى «الآية الأولى قدم ضمير المخاطبين على الأولاد، وفى الثانية قدم ضمير الأولاد على المخاطبين؛ لأن الخطاب فى الأولى للفقراء؛ بدليل من (إملاق) الذى يفيد أنهم فى فقر، فكان رزقهم أهمَّ عندهم من رزق أولادهم؛ لأنهم فى حاجة إليه، فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم. والخطاب فى الثانية للأغنياء بدليل (خشية إملاق)؛ فإن الخشية إنما تكون من أمر لم يقع بعد، فكان رزقهم أولادهم فى هذا السياق هو موضع الاهتمام دون رزقهم؛ فرزقهم حاصل، فقدم الوعد برزق الأولادعلى رزقهم» (أبو موسى: ٢٩٤، عمايرة: ٩٢).

وواضح من الأمثلة السابقة أن الترتيب (أو التقديم والتأخير كما يقول البلاغيون) أمر يراد به بعض أسرار العربية، ووسيلة يقرب بها المعنى والدلالة البعيدة. وقد سلك فيه العلماء سبيلين: سبيل النحاة، وسبيل البلاغيين (عمايرة: ٩٢)؛ ولذا تداخلت آراؤهم وأقوالهم، حتى وجدنا ابن جنى يضع فصلاً كاملاً فى «الخصائص» للحديث عن التقديم والتأخير؛ ناهجاً نهج البلاغيين أحيانا، ونهج النحاة أحياناً أخرى؛ لأمر يتعلق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى فى ذهن المتكلم.

٢ـ والتقييد أو التخصيص من القرائن المعنوية التى نَصَّ عليها صراحةً الدكتور تمام حسان، وذكرها ضمناً تحت مصطلح «التعلّق» عبدالقاهر الجرجانى، ويقصد به تخصيص الجملة النواة بإضافةبعض القيود إليها، كالمفعول به أو المفعول المطلق أو المفعول فيه أو الحال... إلخ؛ فبعد أن يأخذ القيد موضعه محققاً سلامة البنية الشكلية فى الجملة قياساً على ما جاء عن العرب، فإنه يرتبط من حيث المعنى بمركز الجملة أو بؤرتها وهو الفعل.

ولنستمع إلى عبدالقاهر الجرجانى، وهو يوضح ذلك بقوله:

«واعلم أن مَثَل واضع الكلام مَثَل من يأخذ قطعة من الذهب أو الفضة، فيذيب بعضها فى بعض حتى تصير قطعة واحدة، وذلك أنك إذا قلت: ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم على مفهوم، هو معنى واحد لاعدة معان كما يتوهمه الناس، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيد أنفس معانيها، وإنما جئت بها لتفيد وجوه «التعلّق» التى بين الفعل الذى هو «ضرب» وبين ما عمل فيه، والأحكام التى هى محصول التعلق. وإذا كان الأمر كذلك فينبغى لنا أن ننظر فى المفعولية من «عمرو» وكون «يوم الجمعة» زماناً للضرب، وكون «الضرب» ضرباً شديدا، وكون «التأديب» علة للضرب؛ أيتصور فيها أن تنفرد عن المعنى الأول الذى هو أصل الفائدة، وهو إسناد الضرب إلى «زيد» وإثبات الضرب به له حتى يعقل كون «عمرو» مفعولاً به، وكون «يوم الجمعة» مفعولاً فيه، وكون «ضرباً شديداً» مصدرا، وكون «التأديب» مفعولاً له؛ من غير أن يخطر ببالك كون زيد

فاعلاً للضرب؟. وإذا نظرنا وجدنا ذلك لايُتصور؛ لأن «عمراً» مفعول لضَرْب وقع من زيد، و«يوم الجمعة» زمان لضرب وقع من زيد، و«ضرباً شديداً» بيان لذلك الضرب، كيف هو؟ وما صفته؟، والتأديب علة له وبيانٌ أنه كان الغرض منه، وإذا كان كذلك بان منه، وثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معان، وهو إثباتك زيداً فاعلاً ضرباً لعمرو في وقت كذا وعلى صفة كذا ولغرض كذا؛ ولهذا المعنى نقول: إنه كلام واحد» (الجرجاني: ٣٧٦).

وبذا يتحقق النظم في الجملة، ويتحقق القياس اللغوي على ما قالته العرب، ووصفه نحاة العربية القدماء، فـ«ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله،وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها» (الجرجاني: ١١٧)، وتعطي لكل كلمة حركتها التي وضعت لها، بعد أن تضعها الوضع الذي يُجَسِّد المعنى الذي في نفسك. فـ«إذا فرغت من ترتيب المعنى في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ» لـ«أن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق» (الجرجاني: ٩٣، عمايرة: ٩٩).

فعبد القاهر في هذه النصوص يضع أسس «النظرية التوليدية التحويلية» وكأنه يعيش عصرنا، بل تجاوزه بمئات السنين!

ويمكن وضع عنصر التخصيص أو القيد كما رسمه عبدالقاهر في مفهوم «التعلّق» على الشكل الآتي (عمايرة: ٩٩).

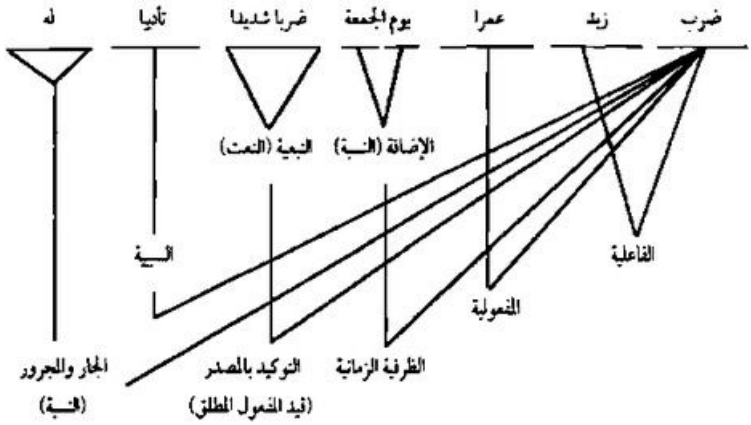

فالتحويل في الجملة السابقة: ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له ـ وقع بسبب إضافة عناصر جديدة إلى الجملة النواة: ضرب زيد عمرا، هذه العناصر تتمثل في القيود التخصيصة للحدث، وهي: قيد الظرفية، وقيد التحديد والتوكيد (المفعول المطلق)، وقيد الغائية (المفعول السببي)، وقيد النسبة (الجر بالإضافة والجر بالحرف)، وقيد التبعية (النعت)، ويلاحظ (من الشكل) أن هذه القيود جميعها تتصل اتصالاً مباشراً بالبؤرة الأساس في الجملة النواة، وهي الفعل، كما مرَّ في نص عبدالقاهر.

٣ـ وقد يقع التحويل في الجملة نتيجة إدخال عنصر «فونيمي» (حرف أو حركة) للتعبير عن معنى جديد اقتضى هذا التغيير:

مثال الأول:

أ ـ فهمتُ الشرحَ ← فهمتُ والشرحَ (حسان: ٢٢٢ ـ ٢٢٥).

ب ـ ما قام زيد ← ما قام إلا زيد

ج ـ زيد عالم ← أمّا زيد فعالم (النحاس: ٢٢٠، ٢٢١)

«فالواو» في النموذج (أ) مطية المعية؛ فلا يفهم معنى المعية بغير واو، فصارت هي القرينة الوحيدة الدالة على المفعول معه، وأصبح عدمها قرينة المفعول به، وهذا يعني أن جملة (فهمت والشرح) جملة تحويلية مُنْتَجة بواسطة (الواو) لإفادة معنى المصاحبة.

كذلك جملة (ما قام إلاّ زيد) جملة تحويلية منتَجة من جملة (ما قام زيد) بواسطة (إلاّ) لإفادة معنى القصر. ومثلها: أما زيد فعالم؛ إذ الأصل: زيد عالم، فدخلت (أمّا) للتوكيد وإفادة نوع من القصر البلاغي، ولازمت الفاء الخبر للربط.

ومثال الثاني:

أ ـ [نحن الشبابُ، نحمي الوطن ← نحن ـ الشبابَ ـ نحمي الوطن

ب ـ [هذه النارُ ← النارَ

ج ـ [هذا الكتابُ ← الكتابَ

فهذه كلها أساليب تأثرية محولة عن جمل خبرية؛ «فالشباب» بالضم في (أ) خبر، والجملة بعدها مستأنفة؛ أما بالفتح فمنصوب على (الاختصاص)، للتعبير عن الفخر والاعتزاز، والجملة لم تتم بعد؛ ولذا يستلزم الموقف تغيراً في النغمة الصوتية لتنبيء عن

مجيء الخبر. «والنارُ» بالضم، في (ب) خبر لـ«هذه»؛ فهي جملة توليدية؛ جرى عليها تحويلٌ بحذف المبتدأ، وتغيير الحركة الإعرابية في الخبر؛ للتعبير عن معنى جديد يختلف عن المعنى في الجملة التوليدية؛ اعتماداً على السياق الذي تقال فيه، وهو «التحذير». كذلك: «هذا الكتابُ» بالضم في (ج) جملة اسمية جرى عليها تحويلٌ بالحذف. وتغيير الحركة الإعرابية للتعبيرعن معنى «الخ»؛ ولذا تنطق هذه الجمل في حالة التحويل بنغمة صوتية عالية؛ أما في حالة الخبر فتنطق بنغمة صوتية مستوية هكذا:

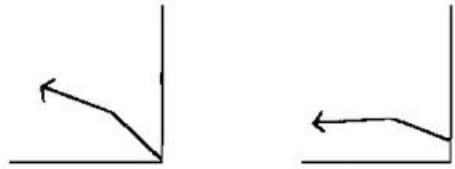

ولعل مما يدخل في هذا الباب ـ لكن ليس بتغيير حركة الإعراب، وإنما بتغيير المعنى الوظيفي النحوي؛ لوجودعنصرين في الجملة يستلزم أحدهما الآخر ـ قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ [آل عمران: ٦٢]، فلولا التلازم بين البدل والمبدل منه لما فُهم معنى الفصل بالضمير (لهو) في الآية الكريمة؛ إذ هي محولة عن الجملة الأصل (إنّ هذا القصص الحقّ) فدخل ضمير الفصل لإفادة معنى التوكيد، وإعراب «القصص» في الآية خبراً لـ(إنّ)، وانتفاء معنى البدلية فيها، أي انتفاء إعرابها بدلاً من «هذا». كما يتضح من الشكل الآتي:

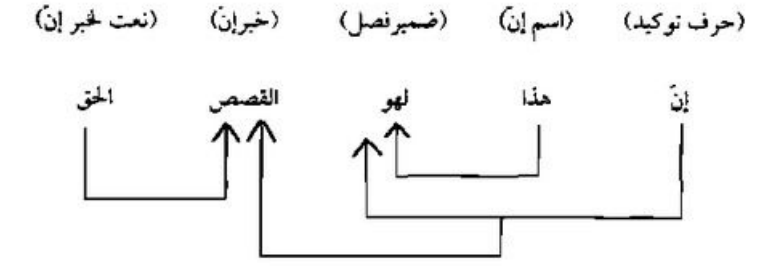

ونعود إلى جملة المفعول معه (فهمت والشرح) باعتبارها أنموذجاً للتحويل عن طريق الحرف والحركة؛ وذلك لأن العنصر الفعلي في جملة المفعول معه يتخذ صوراً مختلفة في التراكيب؛ فقد يكون شكلاً خارجياً كما في الفعل والمصدر وبعض المشتقات واسم الفعل، وقد يكون نسيجاً داخلياً يحتاج إلى تعمق في التراكيب الخارجية للوصول إلى ما تحتها من تراكيب داخلية.

من هنا أصبح استقاء المعنى الفعلي من تراكيب لايدخل الفعل في نسيجها الظاهر من المهام الرئيسية التي قام بها النحويون العظام بعد سيبويه، ممن تعقبوا التراكيب، وقرأوا ما بداخلها. فنحو قولك: مالك، مابك، فيه مشعر قوي بمعنى الفعل؛ لأن الجار والمجرور متعلق بالفعل، أو بما فيه معناه، ونحوه: ما شأنك، ما بالك؛ لأن «شأنك» بمعنى فعلك أو صنعك، فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل. ومثله: حَسْبُكَ، وقَدْكَ، وكَفْيُكَ: لكونها بمعنى كفاك. ونحو: وَيْلاً لك، وَيْلَك، وَيْلٌ له؛ لأن الويل بمعنى الهلاك، وفي المصدر معنى الفعل، «ومن ثم قالوا: حسبك وزيدا، لمّا كان فيه معنى كفاك، وقبح أن يحملوه على المضمر ـ نووا الفعل، كأنه قال: حَسْبُكَ ويُحْسِب أخاك درهمٌ. وكذلك كَفْيُكَ وقَدْكَ وقَطْكَ. وأما وَيْلاً له وأخاه، ووَيْلَه وأباه. فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه، كأنك قلت: ألْزَمه اللهُ ويْلَه وأباه، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه، فلما كان كذلك ـ وإن كان لا يظهر ـ حمله على المعنى» (سيبويه ١/ ٣١٠).

«وإن قلت: وَيْلٌ له وأباه، نصبت؛ لأن فيه ذلك المعنى، كما أن حَسْبك يرتفع بالابتداء، وفيه معنى كفاك، وهو نحو: مررت به وأباه، وإن كان أقوى؛ لأنك ذكرت الفعل، كأنك قلت: ولقيت أباه. وأما: هذا لك وأباك، فقبيح أن تنصب الأب؛ لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فِعْل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل» (سيبويه ١/ ٣١٠).

وفيما يلي بعض الأمثلة التي ذكرها سيبويه في الكتاب، وبيان العنصر الفعلي في كل مثال:

المستوى الأول (الجملة المنطوق بها)	المستوى الثانى (الجملة غير المنطوق بها)
١ـ ما صنعك وأخاك	ما صنعت مع أخيك
٢ـ لو تركت الناقة وفصيلَها لرضعها	لو تركت الناقة مع فصيلها..
٣ـ جاء البرد والطيالسة	جاء البرد مع الطيالسة
٤ـ مازلت أسير والنيلَ	مازلت أسير مع النيل
٥ـ أعجبنى سيرك والنيلَ	أعجبنى سيرك مع النيل
٦ـ ويلاً له وصديقَه	ويلاً له مع صديقه
٧ـ كيف أنت وقصعةٌ من ثريد	كيف (تكون) مع قصعة من ثريد
ما أنت وزيداً	ما (تكون) مع زيد
٨ـ حسبك والضحَّاكَ سيف مهند	حسبك مع الضحاك سيف مهند
٩ـ فكونوا أنتم وبنى أبيكم	فكونوا أنتم مع بنى أبيكم
١٠ـ وكان وإياهم كحران لم يفق	وكان معها كحران لم يفق
١١ـ أزمان قومى والجماعةَ كالذى	أزمان (كان) قومى مع الجماعة
١٢ـ ما أنت والسيرَ فى متْلَف	ما (تصنع) مع السير فى متلف

ويلاحظ أن المنطوق لم يتغير فى أمثلة سيبويه، ولكن الذى تغير إرادة العطف أو إرادة التقدير، والتقدير هنا هو ما يسميه التحويليون: البنية العميقة.

هذا، وقد نقل الرضي فى شرح الكافية (١/ ١٩٧، ١٩٨) بعض أمثلة سيبويه:

مالك وزيدا

ما شأنك وزيدا

ما شأن زيد وعمرا

وذكر أن ما بعد الواو فى هذه الأمثلة قد ينصب من أربعة وجوه:

١ـ الأكثرون على أنه بالفعل المدلول عليه بـ«ما شأنك» و«مالك»، أى: ما تصنع، وذلك لأن «ما» طالبة الفعل لكونها استفهامية، وبعدها الجار أو المصدر، وفيهما معنى الفعل، فتضافرا على الدلالة على الفعل، ومن ثَمَّ امتنع فى الاختيار: هذا لك وأباك؛ لفوات «ما» الاستفهامية.

٢ـ وقال سيبويه: تقديره: ما شأنك وشأن ملابستك زيدا، مالك ولملابستك عمرا، ما شأن زيد وملابسته عمرا، فهو مفعول المصدر المقدر.

قال السيرافي: هذا تقدير معنوي، لا يخرج ذلك عن معنى: ما صنعت وما تصنع؛ لأن هذه ملابسة أيضا. يعني أن سيبويه لا يريد بتقدير «ملابستك» أن الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر، لأن المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وإبقاء البعض الآخر، وإنما قدر سيبويه بهذا لتبيين المعنى فقط، لا لأن اللفظ مقدر بما ذكر. قال الأندلسي: بل أراد أن المصدر المقدر هو العامل، وإنما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه، لأن «مالك» و«شأنك» إذا جاء بعدهما نحو« وزيدا» دل على أن «الإنكار» إنما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم، ولاسيما أن الواو بمعنى «مع» تؤذن بمعنى الملابسة.

٣ـ وقال الأندلسي: يجوز أن يكون النصب بـ«كان» مقدرة، كما في: ما أنت وزيدا، أي: ما كان شأنك، وما كان لك.

٤ـ وقال السيرافي وابن خروف: الاسم منصوب بـ(لابس)، كأنك قلت: مالك لابست زيدا، والواو دال على معنى: لابس.

يقول الرضي (١/ ١٩٨): «إنما ارتكبا هذا تفادياً مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر، ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها؛ إذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر».

ويلاحظ على هذه الأوجه الأربعة التي ذكرها الرضي:

ـ أن الكل متفق على جواز النصب بعد الجار والمجرور (مالك وزيدا) وبعد المصدر (ما شأنك وزيدا)، (ما شأن زيد وعمرا)؛ لما يحملانه من معنى الفعل، وبخاصة بعد دخول (ما) الاستفهامية عليهما؛ لأن الاستفهام يطلب الفعل.

ـ أن هذه الأوجه «لا تمثل خلافاً بين النحويين حول المبدأ العام، أعني استقاء الفعلية من الاسمية، بل هي بيان للكيفية التي تبناها كل فريق لاصطياد هذا المعنى الفعلي الداخلي من تركيب اسمي صرف» (شرف الدين: ٧٧). فالأكثرون، وهم البصريون، حولوا ما قبل الواو إلى فعل، فآل المثال لديهم (مالك وزيدا) إلى (ما صنعت وزيدا).

والسيرافي وابن خروف حولا الواو إلى فعل اعتماداً على معنى (لك) أو (شأنك) فآل المثال عندهما إلى: مالك لابست زيدا، والأندلسي عامل (مالك وزيدا) و(ما شأنك وزيدا)

معاملة: «ما أنت وزيدا» و«كيف أنت وقصعة من ثريد» وهما يتضمنان معنى (كان)، فينصب ما بعد الواو معها على المفعول معه، لتحقق شرطه، وهو سبقه بفعل أو ما هو في معنى الفعل.

أما سيبويه فالمعنى الفعلي الذي قدره هو المصدر، وهذا المصدر عمل النصب في الاسم بعد الواو؛ لأنه لا يجوز جر هذا الاسم عطفاً على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، كما لايجوز رفعه عطفاً على «شأن» لفساد المعنى، فلم يبق إلا النصب على التقدير السابق. يقول سيبويه (١/ ٣٠٧): «قولك: مالك وزيدا، وما شأنك وعمرا، فإنما حد الكلام ههنا: ما شأنك وشأن عمرو؛ فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهوقبيح، وإن حملته على الشأن لم يجز، لأن الشأن ليس يلتبس بعبدالله، وإنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن، فلما كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل فقالوا: ما شأنك وزيدا، أي ما شأنك وتناولك زيدا».

ومع تفاوت النحاة في الطريقة التي يستمد بها المعنى الفعلي من التركيب الاسمي، أهو قبل الواو؛ فـ (مالك وزيدا = ما صنعت وزيدا) على طريقة البصريين، أم بعدها، فـ (ما شأنك وعمرا = ما شأنك وتناولك عمرا) على طريقة سيبويه، أم محل الواو، فـ (مالك وزيدا = مالك لابست زيدا) على طريقة السيرافي وابن خروف ـ فإنهم أجمعوا على كمون هذا المعنى الفعلي في التركيب الاسمي، وأن وجود الاستفهام قَوّى جانبه وساعد على إظهاره.

ويلاحظ أن المعنى الفعلي في هذه التراكيب ذاتي مستنبط من مضمون الجار والمجرور (مالك..) أو المصدر (ما شأنك..)، أما عند الأندلسي فالمعنى الفعلي ليس ذاتياً ولا مستنبطاً من الجار والمجرور أو المصدر؛ وإنما هو فعل الكون (كان) المضمر قبل واو المعية، ولذا لايجوز النصب إنْ عُدِمَ الاستفهام. فقول العرب: «أنت وشأنك، وكل امرىء وضيعته، وأنت أعلم وربك، وأشباه ذلك ـ كله رفع لايكون فيه النصب؛ لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التي فيها المحدث عنه في حال حديثك، فقلت: أنت الآن كذلك، ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى، ولا فيما يستقبل، وليس موضعا يستعمل فيه الفعل. وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب؛ لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيرا». (سيبويه ١/ ٣٠٥، ٣٠٦).

تقدير «كان»:

مر بنا النموذج التركيبي:

كيف أنت وزيدا

ما أنت وزيدا

وهو يتكون من:

أداة استفهام + ضمير + واو المعية + اسم منصوب

وليس في هذا التركيب ما يشعر بمعنى الفعل؛ ولذا يقدر النحويون فعل الكون بعد أداة الاستفهام لتفسير نصب الاسم بعد واو المعية.

«ومن يقرأ تخريج سيبويه لأمثلة هذا التركيب يكاد يعتقد أن الأصل فيها ذكر (كان) أو (يكون)ثم تخفف العرب منهما لكثرة استعمالهما في هذا الموضع، والشيء إذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا، وصار كأنه منطوق به...» (شرف الدين: ٨٣).

يقول سيبويه (١/ ٣٠٣): «وزعموا أن ناساً يقولون: كيف أنت وزيدا، وما أنت وزيدا، وهو [أي النصب] قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف) ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهرحتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و(كيف)، كأنه قال: كيف تكون وقصعة من ثريد، وما كنت وزيدا، لأن «كنت وتكون» يقعان هنا كثيرا، ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث، فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بهما».

فذكر (كان) هو الأصل، ثم اعترى هذا الأصل تغيير بالتخفف من (كان) لأن المعنى على حذفها وعلى ذكرها واحد. «وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم ينشد هذا البيت نصبا:

أتوعدني بقومك يابن حَجْل ... أشابات يُخالون العبادا

بما جمَّعت من حَضَنٍ وعمرو ... وما حَضَنٌ وعمرو والجيادا

وزعموا أن الراعي كان ينشد هذا البيت نصبا:

أزمان قومي والجماعةَ كالذي ... منع الرِّحالة أن تَميلا مَميلا

كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة، فحملوه على كان....» (سيبويه ١/ ٣٠٤، ٣٠٥).

ويلاحظ أن التركيب الجملي في هذا البيت يختلف عن التركيب في (ما أنت وزيدا)؛ لأن الاسم هنا ظاهر، ولم يسبق باستفهام.

وقد عقد سيبويه موازنة بين التركيبين: كيف أنت وقصعةٌ من ثريد، أنت وشأنُك؛ من حيث إن التركيب الأول يمكن أن نقدر فيه (كان) أو (يكون)؛ لأن نصب ما بعد الواو فيه جائز. أما التركيب الثاني فلا يمكن أن نقدر فيه فعل الكون؛ لأن ما بعد الواو ليس فيه إلا الرفع، فالتركيب الأول يتضمن معنىً فعليا، وليس كذلك التركيب الثاني.

يقول سيبويه (١/ ٣٠٥): «فكله رفعٌ لايكون فيه النصب؛ لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التي فيهاالمحدَّث عنه في حال حديثك، فقلت: أنت الآن كذلك، ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل. وليس موضعا يستعمل فيه الفعل». وفي موضع آخر يقول: «إنما أجرى كلامه على ما هو فيه الآن. لا يريد كان ولا يكون» (سيبويه ١/ ٣٠٤).

ويفهم من هذا أن تراكيب الجملة الاسمية الخالصة، أي التي يرفع طرفاها أو ما عطف عليهما ـ تستعمل للدلالة على الحال؛ أما تراكيب (كان أو يكون) صريحة أو متضمنة، فتستعمل للدلالة على الماضي والمستقبل.

فتركيب: ما كنت وزيدا، فعْلي صريح، فيجب نصب ما بعد الواو فيه، فهو يشبه: ما صنعت وزيدا. «والتخفف من كان» يفتح الباب أمام احتمالين:

أولهما: رفع ما بعد الواو على أن الجملة قبله مبتدأ وخبر؛ أي اسمية خالصة، فيقال: ما أنت وزيد. وثانيهما: نصب ما بعد الواو على تقدير «كان»، أو بعبارة أدق على تقدير استصحاب «كان» فيقال: ما أنت وزيدا. «والتخفف من الفعل، ونصب الاسم بعد حذفه استصحاباً له، أو رفعه على الابتداء والخبر قصدا للدوام والثبوت ـ له أمثلته الكثيرة في تراكيب اللغة العربية..» (شرف الدين: ٨٧).

«ومن ذلك قولك: حمدًا وشكراً لا كفراً وعجبا... وإنما ينتصب على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحمد الله حمدا، وأشكر الله شكرا... وإنما اختزل الفعل ههنا؛ لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل.. وقد جاء بعض هذا رفعاً يُسْنَدأ ثم يُبْنى عليه..» (سيبويه ١/ ٣١٨، ٣١٩).

ويمكن في ضوء هذا أن نفسر قول العرب: أمّا أنتَ منطلقاً انطلقْت، وقول عباس بن مرداس:

أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نفَر فإن قومي لم تأكلهم الضَّبُع

بنصب (منطلقا) و(ذا نفر) مراعاة لـ (كان) المحذوفة.

ومن أمثلة سيبويه للواو بمعنى مع:

١ـ شأنك والحجَّ.

٢ـ امْرأ ونفسَه.

٣ـ أنت وشأنُك.

٤ـ أنت أعلمُ ومالُك.

٥ـ كل رجل وضيعتُه.

٦ـ وما أنت وعبدُالله.

٧ـ كيف أنت وقصعةٌ من ثريد.

٨ـ ما شأنك وشأنُ زيد.

فما بعد الواو في المثالين الأولين منصوب على أنه مفعول معه، وما قبل الواو منصوب على الإغراء، وجاء بدلاً من اللفظ بالفعل «كأنه قال: عليك شأنك مع الحج.. ودع امرأ مع نفسه، فصارت الواو في معنى (مع)، كما صارت في معنى (مع) في قولهم: ما صنعت وأخاك» (سيبويه ١/ ٢٧٤) فالواو لم تسبق بفعل ولا بشبهه في اللفظ، لكنها في قوة المسبوق بهذين في التقدير، وعليه فما بعده مفعول معه.

والواو في الأمثلة الأخرى بمعنى (مع) لكن ما بعدها مرفوع عطفاً على الاسم قبلها «وإنما فرّق بين هذا وبين الباب الأول؛ لأنه اسم، والأول فعل، فأعمل» (سيبويه ١/ ٣٠٠).

ومعنى هذا أن الواو التي بمعنى (مع) ينصب ما بعدها على أنه مفعول معه إن سبقت بفعل أو شبهه لفظا أو تقديرا ـ كما في المثالين الأولين ـ ، ويرفع ما بعدها عطفاً على المبتدأ إن سبقت بمبتدأ أو بكيف أو ما الاستفهاميتين ـ كما في الأمثلة الأخرى ـ ، وإن كان يجوز مع الأمثلة الثلاثة الأخيرة النصب على تقدير (كان) محذوفة، وهو ـ أي النصب ـ قليل كما سبق.

ومن كلام سيبويه في الرفع (١/ ٣٠٠): «ولو قلت: أنت وشأنُك ، كنت كأنك قلت: أنت وشأنك مقرونان، وكل امرىء وضيعته مقرونان؛ لأن الواو في معنى (مع) هنا، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء . ومثله: أنت أعلم ومالك، فإنما أردت: أنت أعلم مع مالك، وأنت أعلم وعبدالله؛ أي: أنت أعلم مع عبدالله».

ويمكن تلخيص موقف الاسم بعد الواو عند سيبويه في الآتي:

ما قبل الواو	ما بعد الواو
فعل أو شبيهه	النصب مفعولاً معه
تحذير أو إغراء	النصب مفعولاً معه
مبتدأ (ضميراً أو اسماً ظاهرا)	الرفع حملاً على المبتدأ
معنى فعلي (ما وكيف)	الرفع كثيرا، والنصب قليلا

وإن كنت أرى أن نصب الاسم في النموذج التركيبي: ما أو كيف + ضمير + و + اسم منصوب. (كيف أنت وقصعة من ثريد) أقوى منه في النموذج التركيبي: ما أو كيف + اسم ظاهر + و + اسم منصوب. (ما شأنك وشأن زيد)، لوجود الاستفهام والضمير في الأول، وهذا مما يقوى معنى الفعلية والإضمار.

وقبل أن نترك سيبويه ينبغي تأكيد ما سبق: من أن معظم هذه التراكيب التي عرضها سيبويه كان يدور في فلك المعنى، الذي أضفى على التركيب طابعاً يختلف عن الصورة الخارجية التي يرسمها وصفه الشكلي، فالتركيب كله من الناحية الشكلية تركيب اسمي، ليس الفعل عنصراً فيه، لكن المعنى المتضمن داخل هذا التركيب هو معنى فعلي. أو يمكن أن نقول: إن التركيب الخارجي ينتمي لنمط وصفي معين، على حين ينتمي التركيب الداخلي لنمط آخر. وهذه العملية التحويلية التي قام بها سيبويه تقدم فكراً نحوياً مختلفاً تماماً عن فكر كتب النحو الأخرى. (شرف الدين: ٨٧).

وقد اكتفى سيبويه في هذه التراكيب بالمعنى الفعلي، «فإن العرب تخففت فيها من الأفعال اكتفاء بالعمل أن تلفظ بفعله... أو استغناء بما يرون من الحال... أو لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل» (سيبويه ١/ ٢٥٣، ٢٧٥، ٢٨٠).

٤ـ التحويل في صيغة الفعل:

ومن الاعتبارات التي تؤثر على البنية التركيبية وعلاقات الكلم الداخلية ما يصيب صيغة الفعل من تغيير تصريفي، وهذا التعبير يأخذ صوراً عدة منها:

(١) التحويل من اللزوم إلى التعدي، وذلك على النحو التالي:

أ ـ فَعَلَ ← أَفْعَلَ

ذهب الحزن — أذهب الله الحزن.

ب ـ فَعَلَ ← فَاعَلَ

جلس الضيف — جالس ربّ الدار الضيف

سار الركب — سايَر الدليل الركب

ج ـ فَعِلَ ← أَفْعَلَ

خَفِيَ القمر — أخفى السحاب القمر

د ـ فَعِلَ ← فَعَّلَ

فَرِح المنتصر	فَرَّح الفوز المنتصر
نام الطفل	نوّمت الأم الطفل

هـ فَعُلَ ← فَعَلَ

شَرُفَ الجار	شَرَفْتُ الجار
كَرُمَ الرجل	كَرَمْتُ الرجل

و- فَعُلَ ← استفعل

حَسُنَت الهجرة	استحسن الناس الهجرة
قَبُحَ الظلم	استقبحت الظلم

ويلاحظ:

- أن التغيير الصرفي في هذه المباني نتج عن زيادة بعض الحروف، فأصبح الثلاثي المجرد ثلاثياً مزيدا ، ما عدا (فَعُلَ ← فَعَلَ) فالتغير هنا حدث بالنسبة إلى حركة عين الفعل فقط، أما الفعل نفسه فلا يزال ثلاثياً مجردا.

- أن لكل صيغة جديدة (محولة عن غيرها) معنى خاصاً بها، فـ (فَعَّلَ) تفيد التكرار، و(فاعل) تفيد المشاركة، و(فَعَلَ) من (فَعُلَ) تفيد الغلبة؛ لأن معنى كَرُمَت الرجل: غلبته في الكرم، ومعنى: شرُفَت الجار: غلبته في الشرف.

ومضارع هذا الفعل بعد التحويل يكون مضموم العين، فبابه: فعَل يفعُل أي: باب (نصر)، وهو يفيد الغلبة.

- أن الفاعل في التراكيب الأصلية قبل التحويل أصبح مفعولاً في التركيب المحوّل، الذي وُجد فيه فاعل جديد لم يكن من قبل. (شرف الدين ٥٠ - ٥١).

(٢) التحويل من المبني للفاعل إلى المبني للمفعول، وهو من أبرز الأمثلة على التغيير الداخلي في صيغ الفعل؛ إذ من الشائع المعروف في اللغة العربية هذا التقابل الثنائي بين صيغة المبني للفاعل وصيغة المبنى للمفعول، حيث يتم بناء الفعل للمفعول عن طريق التعديلات الداخلية لحركات المبني للفاعل، فـفَعَل تصبح: فُعِل، ويَفْعل تصبح: يُفْعَل. وينعكس هذا التعديل على العلاقات بين الكلم، فتختزل بعض مواقع التركيب، ويتحول الاسم المنصوب إلى اسم مرفوع، وتتغير الوظائف النحوية لبعض مكونات الجملة . وقد حاول الأنباري تعليل هذا التغيير بقوله: «فإن قيل: فلم ضَمُّوا الأول وكسروا الثاني، نحو

ضُرِب زيد، وما أشبه ذلك؟ قيل: إنما ضَمُّوا الأول ليكون دلالة على المحذوف الذى هو الفاعل؛ إذ كان من علاماته. وإنما كسروا الثانى؛ لأنهم لما حذفوا الفاعل الذى لا يجوز حذفه أرادوا أن يصوغوه على بناء لايشركه فيه شيء من الأبنية، فبنوه على هذه الصيغة، فكسروا الثانى..» (الأنبارى: ٩١).

وقد اختلف فى هاتين الفصيلتين، فذهب جمهور البصريين إلى أن المبني للمفعول فرع من فعل الفاعل، وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة، ونقله بعضهم عن سيبويه والمازنى - إلى أن المبني للمفعول أصل برأسه. (الأزهرى ٢: ٣٥٧).

وبعض اللغات كالإغريقية والسنسكريتية تعرض نظاماً ثلاثى الأبعاد، المبني للفاعل مثل: أغْسِل، والمبني للمفعول مثل: أُغْسَل، والمبني للوسط مثل أغتَسِل؛ أى اغسل نفسى، والأخير يقابل أفعال المطاوعة فى العربية أو ما يسمى بالأفعال المحايدة (رايت ١: ٤٢، قندريس: ١٤٠) كما سيأتى.

ويرى ابن السراج أن نقل الفعل إلى (فُعِل) وسيلة من وسائل لزوم الفعل (ابن السراج١: ٧٨).

وقد جرت العادة لدى المحدثين أن يطلقوا مصطلح «المبني للمجهول» على المبني للمفعول، وهذه - فى الواقع - تسمية خاطئة (فليش: ١٤٤)؛ لأن معظم الأفعال التى جاءت ملازمة لـ (فُعِل)، مثل: جُنَّ، وسُلَّ، وحُكِم، وزُكِم - فاعلها معروف غير مجهول، بيد أنه لم يستعمل لأن من المعلوم فى غالب العادة أنه هو الله سبحانه وتعالى، فطوى ذكره للعلم به، كما يطوى فى كثير من الحالات للسبب نفسه، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ [هود: ٤٤].

فالفاعل معروف بداهة، وحاضر فى الذهن حضوراً قوياً، يقول ابن جنى معلقاً على قراءة ابن مسعود والحسن والأعمش: «يوم يقال لجهنم هل امتلأت»: «وهذا يدل على أن قولنا: ضُرِب زيد، ونحوه، لم يترك ذكر الفاعل للجهل به، بل لأن العناية انصرفت إلى ذكر وقوع الفعل بزيد، عُرِف الفاعل به أو جُهِل، لقراءة الجماعة: «يوم نقول»، وهذا يؤكد عندك قوة العناية بالمفعول به» (ابن جنى ٢: ٢٨٤).

وقال الأنبارى: «إن قال قائل: لِمَ لَمْ يُسمَ الفاعل؟ قيل: لأن العناية قد تكون بذكر المفعول، كما تكون بذكر الفاعل، وقد تكون للجهل بالفاعل، وقد تكون للإيجاز والاختصار وإلى غير ذلك» (الأنبارى: ٨٨).

ومن ثَمَّ فقد كان القدماء أكثر توفيقاً عندما أطلقوا على هذه الفصيلة اسم «المبني لما لم يسم فاعله»، أو «المبني للمفعول».

هذا، وقد جمع بعض المستشرقين فئات من الأفعال المبنية للفاعل شكلا، ولا يجوز بناؤها للمفعول، وجعلها قسماً قائماً برأسه، وأطلق عليها اسم «الأفعال المحايدة» (رايت ٥٠: ١)، أي ليست مبنية للفاعل ولا للمفعول. وإنما هي شيء ما بين النوعين، وهي في جملتها تلك التي تعبر عن وضع أو حالة، أو تعنى عملاً مرتبطاً في حد ذاته بشخص الفاعل، ولا يمكن أن يتجاوزه إلى شخص آخر، منها:

أ- تلك الأفعال التي جاءت على (فَعُلَ) نحو: كرم وجبن وشرف وسهل.. وقد أجاز ابن جني بناء (فَعُلَ) للمفعول، قال: «اعلم أنه قد يجوز أن تبنى (فَعُلَ) للمفعول، ولكن لا يكون المفعول مفعولاً صحيحا، وذلك نحو قولك: ظُرِف في هذا المكان، كما تقول: قد انقطع بالرجل. وكل فعل لا يتعدى فهو متعد إلى الظروف وبحروف الجر، فإذا كان كذلك جاز أن تقيم الظروف والجار والمجرور مقام المفعول به» (ابن جني ١: ٢١٢).

×ما (رايت: ١: ٤٩)، مثل: ٣٦٥ب ـ فَعَلَ وفَعِلَ اللازمان الدالان على حالة أو وضع كبر وفرح ومرض ووجع وألم..، وصلح وفسد وفتر.

ج ـ افْعَلَّ، مثل: احمرّ واصفرّ.

د ـ افْعَالَّ، مثل: احمارّ واصفارّ.

هـ ـ افْعَوْعَلَ اللازم، مثل: اعشوشب المكان، واخشوشن الرجل.

و ـ افْعَوَلَ اللازم، مثل: اخروّط السفر، واجلوّذ الليل.

ز ـ افْعَنْلَلَ، مثل: احْرَنْجَمَ واقْعَنْسَسَ واحْلَنْكَكَ.

ح ـ افْعَنْلَى اللازم، مثل: احْرَنْبَى الديك.

فجميع هذه الفئات من الأفعال لايكون لها مقابل مبني للمفعول؛ لأن المسند إليه في جملته ليس فاعلا، بل مجرد موصوف (فليش: ١٥٠). وقد أشار القدماء إلى بعض هذا، قال سيبويه: «ولايقال: هُلِك ولا مُرِض ولا مُوت» (سيبويه: ٢: ٤٢). وجاء في الجامع لأحكام القرآن: «قال سيبويه: لايقال: سُعِدَ فلان، كما لا يقال: شُقِيَ فلان؛ لأنه مما لا يتعدى» (القرطبي ٩: ١٠٣)، وقال المبرد: «وأنت لا تقول: مُرِض ولا مَروض». (المبرد ٢: ٢١٩).

وعلى الرغم مما ذكره القدماء، وما قال به المستشرقون من أن الأفعال المحايدة لا يكون لها مبنى للمفعول، فقد جاء قوله تعالى: ﴿وأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ﴾ [هود: ١٠٨] بالبناء للمفعول، وقرأ الحسن: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شُقُوا فَفِي النَّارِ﴾ بالبناء للمفعول أيضا. (ابن خالويه:٦١).

ويتفق شكل المبني للمفعول ووظيفته في أغلب الأحيان، غير أنه قد يحصل تضارب بينهما في بعض الأحيان. وتوجد هذه الظاهرة في العربية، كما توجد في غيرها من اللغات، ومن الأمثلة على ذلك في العربية الفعلان: كِيد وزِيل، قال سيبويه: «حدثنا أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: كِيد زيد يفعل، وما زِيل زيد يفعل ذاك، يريدون: زال وكاد» (سيبويه ٤: ٣٤٢).

وتوجد في المقابل أفعال مبنية للفاعل من حيث الشكل، ولكنها مبنية للمفعول من حيث الوظيفة، وأقوى الأمثلة على ذلك أبنية المطاوعة، وفي مقدمتها بناء (انفعل)، مثل: كسرت الزجاج فانكسر، وفتحت الباب فانفتح، وقطعت الحبل فانقطع.. فهنا حلت الصيغة (انفعل) محل (فُعِل)؛ إذ إن حقيقة المطاوعة قبول الأثر الناشيء من تعلق فعل الفاعل بمفعوله، والزجاج والباب والحبل في الأمثلة السابقة تمثل المفعول المباشر الذي وقع به الفعل، والذي أسند إليه الفعل. فـ (انفعل) ـ إذن ـ مبني للمفعول من حيث الوظيفة، وإن كانت صورته صورة المبني للفاعل؛ ولذا يعده كثير من المستشرقين قريباً جداً من المبني للمفعول، فعندما نريد نقل الأفعال «انكسر، أو انقطع، أو انكشف» إلى لغة أخرى كالإنجليزية ـ مثلا ـ فإنها تنقل في العادة بصيغة المبني للمفعول؛ فانقطع تقابل بـ (to be cut off)، وانكسر تقابل بـ (to be come broken)، وانكشف تقابل بـ (to be uncovered). وهكذا (رايت ١: ٤١).

ويبدو أن قيام أبنية المطاوعة في العربية بوظيفة المبني للمفعول ليس شيئاً خاصاً بالعربية وحدها، فهذا ـ على ما يفهم من كلام «فندريس» ـ سلوك عام لأفعال المطاوعة في كثير من اللغات: «إن المطاوع في الفرنسية كما في كثير غيرها من اللغات يعدّ وسيلة من وسائل التعبير عن المجهول» (فندريس: ١٤١).

وإذا كان اللغويين العرب قد حكموا على مثل هذه الأبنية، أبنية المطاوعة، بأنها مبنية للفاعل، لأن شكل الفعل وصورته هما المعول عليهما عندهم، فإن من الواضح في الأمثلة المتقدمة أن المسند إليه في أبنية المطاوعة هو المتلقي أو الخاضع لأثر غيره، ومن هنا تعدّ هذه الأفعال مبنية للمفعول بحكم وظيفتها.

هذه أمثلة لبعض عناصر التحويل في النحو العربي، ومنها يتبين:

أولا: أن الكلام العربي بُنِي لفظية، تتسم بالحيوية والحركة، وليس رصفاً اعتباطياً للألفاظ، وإنما هو كالبيت المكون من لبنات؛ لكل لبنة فيه موضع معين، والكلمات كاللبنات، لكل كلمة مكان محدد في السياق اللغوي، وأن صياغة الكلام وفق الأصول العربية السليمةهي من مقتضيات الفهم الدقيق للمعاني والأفكار.

ثانيا: أن النحو العربي أساساً علم التراكيب، قائم على العلاقات بين الكلمات في التركيب، وليس صيغاً وألغازاً ومقولات إعرابيه محفوظة، وإنما هو نوع من التصور العقلي، تتضح أهميته في نمو الدلالات اللغوية وتناميها.

ثالثا: أن لغتنا العربية لغة توليدية؛ في أصواتها، وصرفها، ونحوها، وبلاغتها، وأساليبها الجمالية، وأن مسائل التقديم والتأخير والحذف والتقدير، والزيادة.. ما هي إلا عناصر تحويلية تعطي دلالات خاصة، يجد المتكلم نفسه في حاجة ماسة إلى إبرازها والتوفر عليها.

رابعا: أن الأساليب النحوية ذات الصيغ المحددّة (الأساليب التأثرية والإقصاحية) كالاختصاص والإغراء والتحذير.. لم يأخذ كل منها ما قُدِّر له من سمت تعبيري إلاّ ليكون أكثر قدرة على إعطاء الدلالة الخاصة المنوطة به؛ من خلال مجموعة عمليات تحويلية في الجملة الأصلية؛ الجملة النواة.

ولاشك أن تلك الإشارات السريعة إلى بعض الاتجاهات الجديدة في الدراسات اللغوية الحديثة ـ تلقي ضوءاً كاشفاً على التراث اللغوي العربي؛ منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة، كما يقول أستاذنا الدكتور تمام حسان.

مراجع البحث

★ القرآن الكريم.

١- الأزهرى (الشيخ خالد) : شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية .

٢- الأفغانى (سعيد) : فى أصول النحو ، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٤م .

٣- ابن الأنبارى ، الإنصاف فى مسائل الخلاف .. ليدن ، مطبعة بريل ١٩١٣م .

- أسرار العربية (تحقيق ، محمد بهجت البيطار) المجمع العلمى بدمشق ١٩٥٧ .

٤- الجرجانى (عبد القاهر) : دلائل الإعجاز ، تعليق عبد المنعم خفاجى / مكتبة القاهرة ١٩٦٩م .

٥- ابن جنى ، سر صناعة الإعراب (تحقيق مصطفى السقا وآخرين) مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، القاهرة ١٩٥٤م .

الخصائص (تحقيق محمد على النجار) دار الكتب المصرية ١٩٥٢ ، ١٩٥٦م .

- المحتسب (تحقيق : على النجدي ناصف وزميله) ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

- المنصف فى شرح تصريف المازنى (تحقيق : ابراهيم مصطفى وزميله) مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.

٦- حسان " تمام " ، اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م.

٧- الحملاوى (الشيخ أحمد) : شذا العرف فى فن الصرف .

٨- ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد) : الحجة فى القراءات السبع (تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم) دار الشروق ، القاهرة ١٩٧٧م .

٩- الراجحى (عبده) : علم اللغة التطبيقى وتعليم العربية ، دار المعرفة الجامعية ، بيروت ١٩٩٢م .

١٠- رايت (وليم) : قواعد اللغة العربية ،

(Wright, W.A Grammar Of the Arabic Language 3 rd edition 1981 . the University Press. Combridge) .

١١- الزركشى : البرهان فى علوم القرآن ، القاهرة ١٩٥٧م .

١٢- الزمخشرى : الكشاف ، مطبعة الحلبى ، القاهرة ١٩٦٦م .

١٣- ابن السراج : - الأصول فى النحو (تحقيق عبد المحسن الفتلى) مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٥م .

١٤- السعران (محمود) : علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربى ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢م .

١٥- أبو السعود : تفسير أبى السعود .

١٦- سيبويه : الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) . الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م .

١٧- سيرل (جون) : تشومسكى والثورة اللغوية ، مجلة الفكر العربى ، العددان ٨،٩ (طرابلس - ليبيا ١٩٧٩م) .

١٨- شرف الدين (محمود) : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة : القاهرة ١٩٨٤م .

١٩- الصبان : حاشية الصبان على الأشمونى ، مطبعة عيسى الحلبى ، القاهرة .

٢٠- عمايرة (خليل) : فى نحو اللغة وتراكيبها ، عالم المعرفة ، جدة ١٩٨٤م .

٢١- فليش (هنرى) : العربية الفصحى (تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين) المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٦م .

٢٢- فندريس : اللغة (ترجمة الدواخلى والقصاص) مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٠م .

٢٣- القرطبى : الجامع لأحكام القرآن ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٤ - ١٩٦٥م .

٢٤- المبرد : المقتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٨م .

٢٥- أبو موسى (محمد) : خصائص التركيب ، مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٨٠م .

٢٦- الموسى (نهاد) : نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٠م .

٢٧- النحاس (مصطفى) : من قضايا اللغة ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٩٥م .

٢٨- ابن هشام : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب (تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد) المكتبة التجارية الكبرى بمصر .